

التمويل والتنمية: ماذا كانت أصول الأزمة في أيرلندا؟
باتريك هونوهان: كان الاقتصاد الأيرلندي متقلبا بالديون في ظل فقاعة الأسعار وطفرة البناء. وعند حدوث الهبوط الاقتصادي العالمي — وفي الواقع قبل ذلك بقليل — كان الشعور العام السائد هو أن قطاع البناء الأيرلندي أكبر من اللازم، وأن الأسعار بلغت مستويات بالغة الارتفاع، وأن الثقة الدولية أصبحت مفقودة. ثم توقفت طفرة البناء فجأة. وانهارت كذلك الإيرادات الضريبية الأيرلندية، التي كانت معتمدة بشدة على طفرة البناء، مما أوجد فجوة كبيرة في حسابات الحكومة. ومع إدراك البنوك أن أعدادا كبيرة من المقترضين لن يكونوا قادرين على سداد التزاماتهم، وخاصة المطورين العقاريين وشركات البناء، فقد تعذر عليها أيضا تمويل عملياتها.

التمويل والتنمية: ما مدى سرعة رد الفعل الحكومي؟
باتريك هونوهان: جاء رد فعل الحكومة الأيرلندية سريعا جدا. فقبل أن ينقضي عام ٢٠٠٨، كان وزير المالية قد بدأ في اتخاذ تدابير تصحيحية — أي تدابير على مستوى المالية العامة، وزيادات ضريبية، وقيود على الإنفاق. وبحلول عام ٢٠٠٩، كانت الحكومة قد وضعت برنامجا متعدد السنوات للتصحيح المالي مما أدى إلى تشجيع الأسواق. ولكن خلال ٢٠٠٩، وفي ٢٠١٠ على وجه الخصوص، تراجعت ثقة الأسواق في مدى كفاية هذه التدابير. فقد أدركت الأسواق أن إخفاقات البنوك ستكلف الحكومة أموالا طائلة — فالحكومة كانت الضامن لجميع التزامات البنوك — وأدركت الأسواق أيضا أن أوضاع المالية العامة الأساسية كانت أكثر ضعفا مما كانت عليه وأنها ستظل ضعيفة. ولذلك، مع حلول عام ٢٠١٠ كان هناك شعور بفقدان ثقة الأسواق في خطة الحكومة وفي قدرتها على تحويل دفة الأمور.

التمويل والتنمية: متى أدركت الحكومة أن هناك حاجة للحصول على المساعدة الخارجية؟
باتريك هونوهان: خلال خريف عام ٢٠١٠، سجلت العائدات على السندات الحكومية الأيرلندية في السوق الثانوية ارتفاعا تلو الآخر. ولم تعد البنوك قادرة على تمويل عملياتها. وبات من الواضح أن هناك حاجة لاتخاذ إجراء ما، وإلا سيدخل الاقتصاد الأيرلندي بالكامل في أحد أشكال حلقة الهلاك المفرغة التي يتعاقب فيها ارتفاع تكاليف التمويل وعدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق.

التمويل والتنمية: هل كان هناك بديل آخر للمساعدة الدولية؟



الصورة: ALAMYNALL CARSON

فرصة لالتقاط الأنفاس

باتريك هونوهان يوضح كيف ساعد الصندوق أيرلندا في التغلب على أزمته المالية ستيف دورست

باتريك هونوهان تولى منصب محافظ البنك المركزي الأيرلندي في عام ٢٠٠٩، في وقت ازدادت فيه حدة الانهيار المالي في أيرلندا. وبوصفه واحدا من كبار الإطفاثيين الماليين في أيرلندا، قام هونوهان بتوجيه الجهود نحو إنقاذ البنوك الأيرلندية، واضطلع بدور ريادي في المفاوضات التي أجريت حول الدخول في برنامج للإقراض مع صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وتقاعد هونوهان من البنك المركزي في عام ٢٠١٥ بعد أن قطعت أيرلندا شوطا كبيرا نحو التعافي. وقد سبق له العمل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما شغل منصب المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء الأيرلندي غاريت فيتزجيرالد. وقد عمل السيد هونوهان كذلك بالتدريس في كلية لندن للاقتصاد، وكلية دبلن الجامعية، وكلية ترينيتي بدبلن.

كانت الحكومة الأيرلندية هي صاحبة القرار في كيفية تقسيم ذلك التصحيح بين الزيادات الضريبية وتخفيضات الإنفاق، ثم على المستوى الضريبي تحديد الضرائب المستهدفة، وعلى مستوى الإنفاق تحديد النفقات التي ستخضع للتصحيح.

التمويل والتنمية: ما مدى سرعة تعافي الاقتصاد؟
باتريك هونوهان: لم نشهد انتعاشا حقيقيا في توظيف العمالة أو النشاط الاقتصادي حتى عام ٢٠١٢. فقد كان التباطؤ الاقتصادي بالغ الحدة. والخسارة على جانب التوظيف كانت فادحة.

التمويل والتنمية: كيف شرحت البرنامج للجمهور؟
باتريك هونوهان: لقد كانت طريقي في صياغة الأمر وقتها لدى مخاطبة الجمهور تنصب على أن صندوق النقد الدولي سيوفر الحماية لأيرلندا من تقلبات الأسواق المالية الدولية، التي كانت تطلب في ذلك الوقت أسعار فائدة بالغة الارتفاع لتقديم القروض لأيرلندا التي كانت بحاجة لاقتراض مبالغ طائلة لضمان الاستمرار في تقديم الخدمات العامة. وما كان معروضا وقتها أتاح فرصة لالتقاط الأنفاس لكي نبدأ بتنفيذ تصحيح المالية العامة، والاقتصاد ككل، والنظام المصرفي؛ حتى أننا بعد ثلاث سنوات فقط، أي في عام ٢٠١٣، تمكنا من الوقوف على أقدامنا بشكل مستقل، وكذلك النظام المصرفي.

التمويل والتنمية: وماذا كان رد فعل الجمهور؟
باتريك هونوهان: لقد عاصرت ثلاث موجات من التوجهات السياسية. أولا، أعتقد أن كثيرين من أفراد الشعب في أيرلندا كان لديهم شعور بأنهم يمرون بفترة تبدو وكأنها «حلم جميل لا يمكن أن يكون واقعا» وأن ذلك التصحيح كان حتميا، ثم موجة الشعور بالدهشة وقول «كان ينبغي لنا أن ندرك أن ذلك كان حلما جميلا ولا يمكن أن يكون واقعا». وجاءت موجة مختلفة من التوجهات السياسية بعد ذلك، تقول «لا بد أن يكون هناك مسؤول يقع عليه اللوم وهو حتما قطاع البنوك، ثم لا بد أنه قطاع المطورين العقاريين، ثم لا بد أنها الحكومة» — أو مزيج من الثلاثة. وفي وقت لاحق، بعد سنتين أو نحو ذلك، أعتقد أن تلك التوجهات تحولت نحو البحث عن جهة خارجية يلقي عليها باللوم، وذلك بإلقاء اللوم على الاتحاد الأوروبي، وعلى التوجهات العامة في العولمة، وعلى الأسواق المالية الدولية. **FD**

ستيف دورست منتج أفلام وثائقية قام بإعداد سلسلة من أفلام الفيديو عن أنشطة الصندوق في كولومبيا وأيرلندا وفيت نام.

تم تحرير نص هذه المقابلة بغرض الاختصار والوضوح.

باتريك هونوهان: لو أننا واصلنا العمل بمفردنا، في محاولة لتغيير مسار الأمور أمام اضطراب الأسواق المالية والارتفاع البالغ في أسعار الفائدة، لكانت التكلفة بالتأكيد أعلى بكثير من تكلفة الدخول في هذا البرنامج؛ حيث حصلنا على تأكيدات بتوفير التمويل الكافي لمدة ثلاث سنوات برسوم فائدة اتضح في نهاية المطاف أنها معقولة ومنخفضة بالقدر الكافي.

التمويل والتنمية: ماذا كان دور الصندوق في التواصل مع الجمهور؟

باتريك هونوهان: حاز الصندوق ثقة الأمة إلى حد يثير الدهشة. فقد تحدث خبراءه بوضوح وحساسية وصرامة. وهنا قال الناس «حقاً! لقد جاء هؤلاء لمساعدتنا بالفعل».

بات من الواضح أن هناك حاجة لاتخاذ إجراء ما، وإلا سيدخل الاقتصاد الأيرلندي بالكامل في أحد أشكال حلقة الهلاك المفرغة التي يتعاقب فيها ارتفاع تكاليف التمويل وعدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق.

التمويل والتنمية: هل كانت هناك أي أوجه اختلاف؟
باتريك هونوهان: كنت أفضل أن أرى البرنامج يبدأ بأسعار فائدة أقل. ولم يكن ذلك ممكنا وقت إجراء المفاوضات، لكنه أصبح ممكنا بعد انقضاء سبعة أو ثمانية أشهر. وكنت أود لو أن أمكن تعزيز البنوك عن طريق ضخ رؤوس الأموال مباشرة أو عن طريق أي آلية للتأمين. ولكن فريق خبراء الصندوق والخبراء الأوروبيين أجمعوا على أن ذلك لم يكن بالأسلوب العملي.

التمويل والتنمية: ماذا كان دور الحكومة الأيرلندية في تصميم برنامج التعافي الاقتصادي؟

باتريك هونوهان: الحكومة الأيرلندية هي صاحبة البرنامج في الأساس. صحيح كان هناك بعض التوتر بين المقرضين والمقترضين حول طول الفترة التي يستغرقها التصحيح، إلا أنه بمجرد الانتهاء من تحديد مقدار التصحيح